مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/3/17

الاقتصاد السياسي للحرب الصهيونية-الأمريكية على إيران

التكاليف، الرابحون والخاسرون، والسيناريوهات

د. محمد ياس خضير
د. حسن لطيف كاظم

● ورقة بحثية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

الاقتصاد السياسي للحرب الصهيونية–الأمريكية على إيران: التكاليف، الرابحون والخاسرون، والسيناريوهات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات السياسية / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

د. محمد ياس خضير/ معهد العلمين للدراسات العليا

د. حسن لطيف كاظم / جامعة الفرات الأوسط التقنية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

---

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

أولاً: المقدمة

تعدّ الحرب أقدم وسيلة تلجأ إليها أطرافها، وإحدى الوسائل المهمة التي تعتمدها القوى المتحاربة لتحقيق غايات وأهداف متنوعة؛ فالبعض منها تكون غاياتها دفاعية، وأخرى تكون هجومية لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وعسكرية. وقد تكون في مدياتها خاطفة–سريعة، وقد تكون طويلة–مستمرة، إلا أن الحروب، بالرغم من قدمها، تغيّرت وتحولت في أهدافها ومضامينها ومدياتها وأدواتها؛ ولعل مردّ ذلك يعود إلى جملة من الأسباب والعوامل، وفي مقدمتها تكاليف الحرب.

إن التطور اللافت في حروب الوقت الراهن هو زيادة التكاليف نتيجة الاستخدام المفرط للتكنولوجيا في تلك الحروب؛ فتحقيق الغايات المنشودة منها يتطلب من أطرافها تسخير الإمكانات العالية المتوفرة والسعي إلى استخدام التكنولوجيا المتطورة لتحقيق غايات الحرب، وأن تكون خاطفة، وألا تتحول إلى حرب استنزاف للموارد؛ إذ أضحى اليوم أن الحرب الطويلة المقترنة بالتكنولوجيا عالية التطور مكلفة جداً، وقد تؤدي بنتائج ارتدادية عكسية للأطراف المتحاربة.

إن الحرب الأمريكية–الصهيونية على إيران تعدّ من أكثر الحروب تطوراً وحداثة؛ كونها ترتبط بأطراف تمتلك تكنولوجيا متقدمة في تحقيق الاستهداف المباشر للأهداف، ولعل ذلك واضح في طبيعة الاستهدافات التي تحدث؛ فمنطق تلك الحرب يقوم على نظرية أساسية ترتبط باستهداف مراكز التحكم والسيطرة

من خلال استهداف القيادة العليا لتحقيق إرباك للخصم وتركه بدون قيادة وسيطرة تمهيداً لاستسلامه، وهذا كان واضحاً في طبيعة الاستهدافات التي تحصل والتي بدأت في لبنان، ومن ثم فنزويلا، وأخيراً إيران.

إلا أن اللافت في مجريات الحرب أن نظرية الهجوم التي تستند إليها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني لم تحقق الغاية الأساسية؛ إذ إنه، بالرغم من حجم الاستهداف الكبير للقيادة الإيرانية، إلا أن إيران قد أفشلت تلك النظرية المرتبطة بالفكر الاستراتيجي الأمريكي–الصهيوني في تحقيق استسلام سريع في إيران، وذلك يرجع إلى طبيعة النظام السياسي الإيراني الذي يقوم على مؤسسات مختلفة تعمل الآن بشبه استقلالية في تنفيذ استهدافات عسكرية، الكثير منها يوضح أنها استهدافات مدروسة وبخطة مسبقة وحققت فاعلية لحد هذه اللحظة.

لقد اعتمدت إيران على استراتيجية تشظّي الحرب من خلال تنويع الاستهداف لمصالح وأهداف مختلفة يمكن أن يؤدي بالنتيجة –بحسب التصور الإيراني– إلى تحقيق ضغط مباشر لا يمكن تجاوزه من قبل الولايات المتحدة والكيان الصهيوني. ولعل أهم ما في ذلك سعي إيران إلى تعظيم تكاليف الحرب. صحيحٌ أنه وفق منطق نظرية الألعاب الصفرية في المعادلة يوجد طرفان؛ الأول يسعى لتعظيم مكاسبه (الولايات المتحدة–الكيان الصهيوني)، والثاني يسعى لتقليل خسائره (إيران)، إلا أن الأخيرة تسعى لتقليل فارق التكاليف من خلال توسيع مجالات

الحرب واستغلال حالة التكاليف المتصاعدة عبر تعطيل حركة الاقتصاد العالمي أو التأثير فيه؛ ابتداءً من استهداف دول الخليج العربية والصناعات النفطية، وصولاً إلى غلق مضيق هرمز، والذي كان له أثر واضح في التأثير في خطوط إمداد الطاقة العالمية. وكان هذا الأمر واضحاً من خلال ردّ الفعل الذي ظهر على سلوك الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لمنع إيران من استغلال تلك الميزة وبقاء إيران في حالة تعظيم الخسائر.

تحاول هذه الورقة البحث في موضوع أصيل يتعلق بالاقتصاد السياسي للحرب، وما الذي يمكن أن تفضي إليه من تداعيات محتملة على الاقتصادين العالمي والإقليمي في حالة استمرار المعطيات الحالية، على وفق سيناريوهات متنوعة بحسب مدتها.

ثانياً: مدخل نظري في الاقتصاد السياسي للصراعات الدولية

يُعدّ مفهوم الاقتصاد السياسي للحروب أحد الحقول التحليلية المهمة في دراسات العلاقات الدولية، إذ يركز على فهم العلاقة المتبادلة بين القوة العسكرية والمصالح الاقتصادية للدول. فالحروب لا تنشأ فقط نتيجة اعتبارات أمنية أو أيديولوجية، بل ترتبط أيضاً بالبنى الاقتصادية العالمية وبالصراع على الموارد الاستراتيجية والأسواق والنفوذ الجيوسياسي. وفي منطقة الشرق الأوسط يتعاظم هذا البعد بسبب الموقع الجغرافي الحيوي واحتياطات الطاقة الضخمة، الأمر الذي يجعل النزاعات فيها ذات آثار عالمية واسعة.

تشير الدراسات المعاصرة إلى أن الشرق الأوسط يمثل محوراً أساسياً في الاستراتيجية الدولية للقوى الكبرى بسبب النفط والغاز وطرق التجارة العالمية. كما أن هذه الموارد الاستراتيجية تعزز من أهمية المنطقة في حسابات الأمن القومي للقوى العالمية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، التي ترتبط سياساتها في المنطقة ارتباطاً وثيقاً بضمان تدفق الطاقة واستقرار الأسواق العالمية (Gouasmia & Elaggoune, 2025).

وفي السياق نفسه، تؤكد الدراسات الجيوسياسية أن الصراعات في الشرق الأوسط غالباً ما تتداخل فيها الاعتبارات الاقتصادية مع التنافس الاستراتيجي بين القوى الإقليمية والدولية، لاسيما فيما يتعلق بالسيطرة على الموارد الطبيعية وممرات الطاقة الحيوية مثل مضيق هرمز (Badhan & Jagota, 2025) ومن ثمّ فإن الحرب الجارية ضد إيران لا يمكن تحليلها بمعزل عن هذه الأبعاد الاقتصادية والهيكلية للنظام الدولي.

من جهة أخرى، فإن الحرب تأتي في لحظة هشاشة اقتصادية عالمية؛ فقد سبق لإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الثانية أن أدخلت الاقتصاد العالمي في حالة من عدم اليقين الشديد من خلال سياسات تعريفية متقلبة، ومواقف سياسية خارجية أحادية الجانب، الأمر الذي أثار قلق الحلفاء والخصوم على حد سواء. ولا يزال الاقتصاد العالمي يعاني من تضخم مستمر، وارتفاع أسعار الفائدة، واضطرابات في سلاسل التوريد ناجمة عن أزمة البحر الأحمر التي أشعلتها هجمات الحوثيين المرتبطة بالإبادة الجماعية

في غزة، ليدخل العالم أجمع في أزمة جديدة تهدد أهم منطقة لإنتاج النفط والغاز واليوريا، وأهم نقطتي عبور بحريتين في العالم، هما: باب المندب ومضيق هرمز.

ثالثاً: من الاحتمال إلى الواقع – تحول الصراع إلى حرب مفتوحة

شهدت منطقة الشرق الأوسط تحوّلاً جذرياً في طبيعة التوترات الجيوسياسية مع اندلاع الحرب المباشرة بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني من جهة، وإيران من جهة أخرى، وهو تطور ينقل الصراع من مستوى الردع والتهديد إلى مستوى المواجهة العسكرية المباشرة. ويُعدّ هذا التحول لحظة مفصلية في النظام الإقليمي للشرق الأوسط، لما يحمله من تداعيات اقتصادية وسياسية عميقة على المستوى الإقليمي والدولي.

تشير التحليلات في الاقتصاد السياسي الدولي إلى أن الحروب في مناطق الطاقة الاستراتيجية غالباً ما ترتبط بتنافس القوى الكبرى على الموارد الحيوية وممرات التجارة العالمية. فالأهمية الجيوسياسية للشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية ترتبط بشكل مباشر بموقعه الاستراتيجي واحتياطاته النفطية، إضافة إلى دوره في ضمان استقرار النظام الاقتصادي العالمي (Gouasmia & Elaggoune, 2025).

ومن هذا المنظور، فإن اندلاع الحرب الحالية يمكن فهمه بوصفه امتداداً لصراعات الهيمنة الجيوسياسية في الشرق الأوسط، حيث تتقاطع المصالح الأمنية مع المصالح الاقتصادية المرتبطة بالطاقة والنفوذ الإقليمي (Badhan & Jagota, 2025).

مع ذلك، فلا تبدو وجهات النظر الأمريكية واضحة تجاه أهداف الحرب وأمدها، نتيجة التناقض الكبير في تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، على الرغم من أنه أشار إلى أن الهدف الأساس هو الدفاع عن الشعب الأمريكي وعدم السماح لإيران بامتلاك السلاح النووي. في حين يبدو الكيان الصهيوني أكثر وضوحاً في تحديد أهداف الحرب، التي يمكن حصرها بـ: إسقاط النظام، إدخال الدولة الإيرانية في فوضى عارمة، تدمير البرنامجين النووي والصاروخي، وتقويض تحالفات إيران الإقليمية.

منذ حرب الاثني عشر يوماً في حزيران (يونيو) 2025 ظل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يتوعّد إيران، وبالرغم من انخراط الطرفين في مفاوضات غير مباشرة قبل الحرب الأخيرة بأيام، إلا أن تشكيلة الوفد الأمريكي ومطالبه وخطاب الرئيس الأمريكي لم تكشف عن نية حقيقية لإبرام اتفاق؛ إذ كان يبدو على ذلك الخطاب تعالي المنتصر، فيما رفض المفاوضون الإيرانيون قبول منطق الاستسلام غير المشروط، لذا لم يكن متوقعاً التوصل إلى اتفاق نهائي دون ضربة جديدة، تفاوتت التوقعات بشأن حجمها وتوقيتها.

رابعاً: الأبعاد الاقتصادية للحرب الجارية

تؤدي الحروب في مناطق الطاقة إلى تأثيرات اقتصادية متسلسلة تمتد من الأسواق المالية إلى التجارة الدولية. وفي حالة الحرب الحالية، يبرز العامل النفطي بوصفه أحد أهم

المحددات الاقتصادية للصراع، نظراً لموقع إيران الجغرافي المطل على مضيق هرمز، وهو أحد أهم ممرات نقل النفط في العالم.

وتؤكد بعض الدراسات أن التوترات العسكرية في الشرق الأوسط غالباً ما تؤدي إلى تقلبات حادة في أسعار النفط بسبب المخاوف من تعطل الإمدادات العالمية، الأمر الذي ينعكس مباشرة على الاقتصاد العالمي من خلال ارتفاع معدلات التضخم واضطراب سلاسل الإمداد (Shi, 2025) فضلاً عن أن الحروب الكبرى في المنطقة قد تُحدث اضطرابات في النظام المالي الدولي، خاصة إذا ترافقت مع تشديد العقوبات الاقتصادية أو تعطيل شبكات التحويلات المالية الدولية، وهو ما يهدد استقرار النظام المصرفي العالمي (Gupta, 2025). فضلاً عن أن المنطقة تمر بمخاضات إصلاحية جذرية ترتبط بالتحولات الاقتصادية والتنموية، تستند إلى فرضية استخدام النفط لفرض التنويع الاقتصادي بعيداً عن النفط، وبناء اقتصادات تقوم على استثمار المعرفة والتكنولوجيا والتوسع في إنتاج الخدمات عالية الجودة، لاسيما خدمات الطيران.

ومن جهة أخرى، فإن استمرار العقوبات الاقتصادية على إيران يفاقم الضغوط الاقتصادية عليها، حيث تحدّ العقوبات من قدرتها على الوصول إلى التكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية، وهو ما ينعكس سلباً على التنمية الاقتصادية طويلة المدى (Aryan-pour, 2024).

وللوقوف على التكلفة الاقتصادية العالمية للحرب الجارية، لا بأس من عرض مكونات هذه التكلفة:

- صدمة أسعار الطاقة (Energy Shock): وتمثل أكبر عناصر تكلفة الحروب في الشرق الأوسط، فالتوترات العسكرية في المنطقة غالباً ما تؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط نتيجة المخاوف من تعطل الإمدادات أو تعطيل طرق النقل البحرية (Shi, 2025). وتنتقل الآثار السلبية للصدمة عبر آلية انتقال التكلفة، إذ ترتفع التكلفة عبر ثلاث مراحل: ارتفاع أسعار النفط والغاز عالمياً، ثم ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي، وأخيراً انتقال التضخم إلى أسعار السلع والخدمات. فضلاً عن أن تقلب أسعار النفط يؤدي مباشرة إلى زيادة التضخم وعدم الاستقرار المالي في الدول المستوردة للطاقة (Hangal & D., 2025).

إن كل ارتفاع بمقدار 10 دولارات في سعر النفط قد يخفض النمو الاقتصادي العالمي بحوالي 0.2–0.3%. وفي سيناريو حرب طويلة قد يصل سعر النفط إلى 150–200 دولار للبرميل، وهو ما يعني تكلفة تتراوح

بين 500 مليار و2 تريليون دولار. وستتفاوت التأثيرات المحتملة على الدول المستوردة للطاقة من الخليج؛ إذ تعتمد باكستان بشكل كلي على استيراد الغاز المسال من قطر والإمارات، فيما تستورد بنغلادش حوالي 72% من احتياجاتها من الغاز منهما. وتعتمد كوريا على نحو 70% من وارداتها النفطية من الخليج، وحوالي 20% من الغاز المسال منه أيضاً.

- اضطراب التجارة العالمية وسلاسل الإمداد: غالباً ما تؤدي الحروب الإقليمية الكبرى إلى تعطّل سلاسل التوريد العالمية نتيجة إغلاق الموانئ أو الطرق البحرية أو فرض العقوبات الاقتصادية. فقد أظهرت دراسات الحرب الروسية–الأوكرانية أن النزاعات الدولية تؤدي إلى تعطّل سلاسل الإمداد، وارتفاع أسعار السلع، وتراجع في التجارة الدولية (Balbaa et al., 2022). وفي حالة الحرب الحالية، فإن المخاطر الرئيسية قد تشمل: تعطّل الملاحة في الخليج، ارتفاع تكلفة الشحن البحري، وإعادة توجيه طرق التجارة. وكل هذا يقود إلى احتمال انخفاض التجارة العالمية بنسبة تتراوح ما بين 2–5 %، الأمر الذي يعني خسائر اقتصادية تتراوح ما بين 400 مليار و1 تريليون دولار.
- أزمة مضيق هرمز والطاقة البحرية: إذ يمثل مضيق هرمز أحد أهم الممرات النفطية في العالم، وهو نقطة اختناق استراتيجية للتجارة العالمية للطاقة.

تشير الدراسات إلى أن أي اضطراب في هذا المضيق قد يؤدي إلى اضطراب توزيع الطاقة العالمي، وارتفاع أسعار النفط، ومخاطر كبيرة على الأمن الاقتصادي العالمي (Ramadhani & Mar-zaman, 2024). إذ يمر عبر المضيق حوالي 20 % من تجارة النفط العالمية، لذا فإن إغلاق المضيق جزئياً قد يؤدي إلى نقص يومي يصل إلى 15–20 مليون برميل نفط، الأمر الذي يؤدي إلى تكلفة عالمية تتراوح ما بين 1–3 تريليونات دولار. ولا تقتصر أهمية المضيق على صادرات الطاقة، إذ يمر عبره حوالي ثلث الصادرات العالمية من اليوريا، التي تعد السماد الأكثر استعمالاً في العالم، الأمر الذي يمكن أن يكون له تداعيات على أسواق الغذاء، وقد ارتفعت أسعارها في الأسبوع الأول للحرب بنحو 20 %.

- التضخم العالمي وارتفاع تكلفة المعيشة: إن ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء يؤدي إلى موجة تضخم عالمي. فالحروب الدولية تؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وزيادة التضخم العالمي (Tyagi, 2024). وفي الأجلين المتوسط والطويل، تؤدي هذه الظروف إلى عدد من التأثيرات الاقتصادية، قد تشمل انخفاض القوة الشرائية، وتباطؤ الاستهلاك، وانخفاض الاستثمار. ونقدّر أن الخسائر العالمية الناتجة عن التضخم قد تصل إلى 1–2 تريليون دولار.

- اضطراب النظام المالي العالمي: تؤدي الحروب الكبرى عادةً إلى تقلبات في أسواق الأسهم، وهروب رؤوس الأموال، وارتفاع أسعار الفائدة، فضلاً عن أن صدمات الطاقة تؤثر سلباً على أداء البنوك والنظام المالي (Nasim et al., 2023). وهذا قد يكون تأثيره أكبر بالنسبة للبورصات الخليجية، التي قد تبدو مهددة بالانهيار وتراجع الاستثمار الأجنبي فيها، وقد تصل التكلفة التقديرية إلى حوالي 500 مليار دولار.
- تكلفة الإنفاق العسكري العالمي: إذ يرتفع الإنفاق العسكري عالمياً بسبب العمليات العسكرية وحاجتها إلى المعدات والذخائر، وشراء الأسلحة، وحماية البنية التحتية للطاقة. ويمكن تقدير تكاليف هذه العمليات بمبلغ يتراوح ما بين 300–800 مليار دولار بحسب طول مدة الحرب.

خامساً: الحرب وإعادة تشكيل الاقتصاد الإقليمي

لا تقتصر آثار الحروب الكبرى في الشرق الأوسط على الدول المتحاربة، بل تؤدي إلى إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الإقليمي بأكمله. فالتوترات الأمنية تؤدي إلى زيادة الإنفاق العسكري على حساب التنمية الاقتصادية وخسارة الاستدامة، كما تؤدي إلى تراجع الاستثمار الأجنبي وارتفاع المخاطر الاقتصادية في المنطقة.

وليس جديداً القول إن الصراعات المسلحة في الشرق الأوسط تمثل أحد أهم العوامل التي تعيق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في المنطقة، حيث تؤدي إلى تدمير البنية التحتية، وتعطيل النشاط الاقتصادي، وإضعاف مؤسسات الدولة (Ivash-chuk & Zastavny, 2021). فضلاً عن أن هذه الحروب غالباً ما تعيد تشكيل التحالفات الاقتصادية والسياسية في المنطقة، إذ تسعى الدول الإقليمية إلى إعادة تموضعها الاستراتيجي بما يتناسب مع التحولات في ميزان القوى.

جدول (1): التكلفة الإجمالية للحرب على الاقتصاد العالمي

مكون التكلفة	التكلفة التقديرية
صدمة الطاقة	0.5 -2 تريليون دولار
اضطراب التجارة	0.4 -1 تريليون دولار
أزمة مضيق هرمز	1-3 تريليونات دولار
التضخم العالمي	1-2 تريليون دولار
النظام المالي	0.5 -1.5 تريليون دولار
الإنفاق العسكري	0.3-0.8 تريليون دولار
التكلفة الإجمالية المحتملة	3 – 8 تريليونات دولار

المصدر: من إعداد الباحثين

سادساً: الرابحون والخاسرون في الحرب الجارية

من منظور الاقتصاد السياسي، لا تُعدّ الحروب مجرد صراعات خاسرة للجميع، بل تنتج عنها في كثير من الأحيان فئات مستفيدة اقتصادياً واستراتيجياً:

- تمثل الصناعات العسكرية أحد أبرز المستفيدين من تصاعد الصراعات، إذ يؤدي ارتفاع التوترات الأمنية إلى زيادة الطلب العالمي على الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية، وهو ما يعزز صادرات السلاح للدول الكبرى (Fukutomi, 2024). ولعل اجتماع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مع الشركات الكبرى المصنعة للذخيرة والأسلحة يدخل في هذا السياق، فضلاً عن سعي دول الخليج، وفي مقدمتها الإمارات والبحرين، إلى شراء منظومات جوية حديثة بأسعار مضاعفة، ما يدخل في السياق نفسه.
- قد تستفيد بعض الدول المنتجة للطاقة من ارتفاع أسعار النفط الناتج عن الحرب، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة عائدات صادرات النفط، رغم أن هذه المكاسب غالباً ما تكون قصيرة الأجل بسبب تقلبات السوق العالمية (Shi, 2025).

أما الخاسرون الرئيسيون فيشملون الاقتصادات المستوردة للطاقة والدول الواقعة في محيط الصراع، حيث تتحمل هذه الدول تكاليف اقتصادية وإنسانية كبيرة نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة وتعطل التجارة وتزايد عدم الاستقرار السياسي.

وبالنسبة للاقتصاد الإيراني، ينبغي التمييز بين نوعين من الخسائر:

1. الخسائر المباشرة: وتشمل تدمير البنية التحتية العسكرية والصناعية والمدنية، خسائر الإنتاج، وتدمير المنشآت النفطية والصناعية.
2. الخسائر غير المباشرة: وتشمل تأثير العقوبات، توقف التجارة، انهيار العملة، التضخم، هروب رأس المال، وانخفاض الاستثمار.

إن طول الحرب يؤدي إلى تراكم التكاليف بشكل غير خطّي، لأن الاقتصاد يتحول تدريجياً إلى اقتصاد حرب يتراجع فيه الإنتاج المدني وتزداد النفقات العسكرية. كما أن الصراعات والعقوبات تؤثر على قدرة إيران على الاستثمار في التكنولوجيا والنمو الاقتصادي. ولغرض التقدير التحليلي، يمكن اعتماد عدة اعتبارات أساسية، منها: أن حجم الناتج المحلي الإيراني قبل الحرب يقارب 400–450 مليار دولار، فيما تمثل صادرات النفط المصدر الرئيسي للعملة الصعبة، وأن البنية التحتية للطاقة والصناعة ستكون الهدف الرئيس في الحرب الحالية. وسنحاول في الفقرة الآتية تحليل التكلفة للاقتصاد الإيراني بحسب كل سيناريو.

سابعاً: احتمالات تطور الحرب

برغم أن الحرب قد اندلعت بالفعل، فإن مسارها المستقبلي لا يزال مفتوحاً على عدة احتمالات. فقد تتجه نحو تصعيد إقليمي واسع يشمل أطرافاً متعددة في الشرق الأوسط، أو قد تتحول إلى صراع طويل الأمد يعتمد على الضربات المحدودة والحروب غير المباشرة.

وتشير دراسات العلاقات الدولية إلى أن التوترات بين الولايات المتحدة وإيران غالباً ما تتخذ شكل صراعات غير مباشرة أو حروب بالوكالة في المنطقة، اذ تسعى كل دولة إلى توسيع نفوذها الإقليمي دون الانجرار إلى مواجهة شاملة (Jose & Fathun, 2021). وبناءً على ذلك، فإن مستقبل الحرب سيعتمد بدرجة كبيرة على توازن القوى العسكرية، ومستوى تدخل القوى الدولية، ومدى قدرة الأطراف على إدارة التصعيد دون الانزلاق إلى حرب إقليمية شاملة.

السيناريو الأول: الحرب الخاطفة (3–5 أسابيع)

الافتراضات الأساسية

يقوم هذا السيناريو على عدة افتراضات رئيسية:

- نجاح الضربات الجوية الأمريكية والصهيونية في تدمير جزء كبير من القدرات العسكرية الإيرانية خلال أسابيع قليلة.
- بقاء الحرب ضمن نطاق الضربات الجوية والصاروخية دون توسع بري واسع.

- عدم إغلاق مضيق هرمز بشكل كامل.
- تدخل دبلوماسي سريع من القوى الكبرى لوقف التصعيد.
- ان الاضطرابات الحادة في حركة ناقلات النفط والغاز في الخليج وتأثيراتها في أسعار التأمين البحري وسلاسل التوريد، ستؤدي إلى ارتفاع أسعار الوقود في الولايات المتحدة فخلال الأسبوع الأول للحرب ارتفع سعر البنزين العادي والديزل بنسبة 11 % و15 % على التوالي في الولايات المتحدة، الامر الذي سيدفع ترامب للانتقال من الحملة العسكرية إلى اتفاق تفاوضي (Shavit Gordis, 2026).
- تزايد الخوف الإسرائيلي من انسحاب ترامب من الحرب.

اقتصادياً، يؤدي هذا السيناريو إلى صدمة قصيرة الأجل في أسواق الطاقة مع ارتفاع مؤقت في أسعار النفط نتيجة المخاوف من تعطل الإمدادات، إلا أن الأسعار قد تستقر سريعاً بعد انتهاء العمليات العسكرية (Shi, 2025). كما أن التأثير على النظام المالي العالمي سيكون محدوداً نسبياً، حيث ستستعيد الأسواق استقرارها بسرعة في حال انتهاء الحرب بسرعة وعدم توسعها إقليمياً (Gupta, 2025).

أما بالنسبة للأطراف الرابحة:

- الولايات المتحدة التي ستتمكن من تعزيز الردع العسكري والنفوذ الإقليمي، وتعزيز الهيمنة

الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وستنجح في زيادة صادرات السلاح لدول المنطقة، فضلاً عن ارتفاع الطلب العالمي على النفط الأمريكي. في مقابل ذلك هناك بعض الخسائر الناتجة عن ارتفاع محدود في أسعار الطاقة داخل الولايات المتحدة، وزيادة الإنفاق العسكري. ويمكن النظر اليها كرابح نسبي لأن اقتصادها أقل اعتماداً على استيرادات النفط بعد ثورة النفط الصخري.

- الكيان الصهيوني الذي سينجح في إضعاف القدرات العسكرية الإيرانية.
- شركات السلاح العالمية التي ستبرم صفقات جديدة لتعزيز المخزون النافذ من الاعتدة.
- بعض الدول المصدرة للنفط نتيجة ارتفاع الأسعار مؤقتاً.
- روسيا التي سمح لها بتصدير النفط إلى الهند بعد التوقف نتيجة العقوبات في اعقاب الحرب مع أوكرانيا، وستحصد بعض المكاسب نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية، وزيادة عائدات صادرات الطاقة وستكون روسيا رابح اقتصادي واضح لأن ارتفاع أسعار الطاقة يزيد عائداتها النفطية.

سيتعرض الاقتصاد الإيراني إلى ضربات جوية مركزة على المنشآت العسكرية والصاروخية والنووية. واحتمالات تدمير

محدود للبنية التحتية المدنية، مع استمرار صادرات النفط جزئياً، ولا يتوقع في ظل هذا السيناريو حصول انهيار كامل للنظام الاقتصادي. وستتضمن التكلفة الاقتصادية الخسائر العسكرية المباشرة الناتجة عن تدمير قواعد ومنشآت عسكرية، وخسارة الإنتاج النفطي مؤقتاً، وهروب رؤوس الأموال وانخفاض العملة، واضطراب الأسواق الداخلية.

جدول (2): التكلفة التقديرية المتوقعة لإيران في السيناريو الأول

نوع الخسارة	القيمة
الخسائر العسكرية	40 – 80 مليار دولار
خسائر الطاقة	20 – 40 مليار دولار
انخفاض الناتج المحلي	30 – 50 مليار دولار
تكاليف إعادة الإعمار الأولية	20 – 30 مليار دولار
التكلفة الإجمالية	**110 – 200 مليار دولار** أي ما يعادل **25-40 % من الناتج المحلي الإيراني**

المصدر: من إعداد الباحثين

أما بالنسبة للاقتصاد الصهيوني، فقد تعرض لـ **صدمة مزدوجة**: ارتفاع الإنفاق العسكري بشكل كبير، واضطراب النشاط الاقتصادي بسبب التعبئة العسكرية والاغلاق الناتج عن الذهاب إلى الملاجئ وتعطل قطاعات الإنتاج. ومثله مثل الاقتصاد الإيراني، سيتحمل الاقتصاد الصهيوني النوعين من التكاليف: **المباشرة وغير المباشرة**.

- التكاليف المباشرة: تشمل النفقات العسكرية الفورية والإنفاق الحكومي المرتبط بالعمليات العسكرية وإعادة الإعمار، وتشمل تكلفة العمليات العسكرية تشغيل القوات البرية والجوية، تعبئة الاحتياط (حوالي 360 ألف جندي احتياط)، الذخائر والأنظمة الدفاعية مثل القبة الحديدية ومقلاع داوود. كما تطلبت إعادة الإعمار الفوري إنفاقاً كبيراً لإعادة بناء البنية التحتية والمجتمعات الحدودية المتضررة في جنوب وشمال إسرائيل، بما في ذلك: إعادة بناء المستوطنات الحدودية، تعويض السكان النازحين، وإعادة تشغيل الخدمات العامة.
- التكاليف غير المباشرة: تشمل تراجع الإنتاج الاقتصادي وتعطّل الإنتاج بسبب تدمير البنية التحتية أو سحب العمالة إلى الخدمة العسكرية، وانخفاض الاستثمار الأجنبي نتيجة ارتفاع درجة عدم اليقين السياسي والاقتصادي، فضلاً عن ارتفاع البطالة الناتج عن تجنيد مئات الآلاف من الاحتياط، مما أدى إلى نقص في العمالة في قطاعات الإنتاج والخدمات، وارتفاع التضخم والأسعار.

وسيكون القطاع الصناعي الأشد تضرراً، يليه الزراعة والسياحة، مع ذلك تبدو قدرة قطاع التكنولوجيا على الصمود كبيرة نسبياً. وبحسب وزارة الاقتصاد فإن الحرب ستُكلّف 3 مليارات دولار أسبوعياً إذا استمرت القيود الحالية على الاقتصاد (Wrobel, 2026). هذا يعني ان تكلفة الحرب على وفق هذا السيناريو ستتراوح ما بين 3-15 مليار دولار بالنسبة للاقتصاد الصهيوني.

وبالنسبة للأطراف الأخرى، فإن التداعيات ستكون على النحو التالي:

- الاستقرار الاقتصادي الإقليمي: في هذا السيناريو يكون التأثير محدوداً نسبياً، لأن الأسواق تتعامل مع الحرب كصدمة مؤقتة. مع ذلك، فإن ارتفاع تكلفة التأمين البحري في الخليج يعني تكاليف إضافية تتحملها هذه الاقتصادات، ويمكن توقع تباطؤ في نمو الاستثمارات لفترة قصيرة، فضلاً عن حدوث تقلبات قصيرة الأجل في أسعار النفط نتيجة مخاوف تعطّل الإمدادات. ويمكن لدول الخليج العربية تحقيق بعض المكاسب نتيجة ارتفاع أسعار النفط وزيادة العائدات النفطية، إلا أنها تواجه بعض الخسائر بسبب ارتفاع المخاطر الأمنية وارتفاع تكاليف التأمين والنقل البحري، وبالتالي ستكون رابحة اقتصادياً على المدى القصير.
- الصين: ربما تكون مكاسبها محدودة، مع تكبد بعض الخسائر الناتجة عن ارتفاع تكلفة استيراد الطاقة واضطراب سلاسل الإمداد، ما يجعلها خاسراً اقتصادياً محدوداً.

- الأسواق الناشئة المستوردة للطاقة: تتأثر هذه الاقتصادات بارتفاع أسعار الطاقة، لكن التأثير يبقى محدوداً بسبب قصر مدة الحرب. على الرغم من زيادة فاتورة استيراد النفط، يحدث ارتفاع طفيف في التضخم، ويمكن لتقلب أسعار النفط أن يضغط على التضخم والنمو في هذه الدول.
- التكلفة على الاقتصاد العالمي: في أثناء الحرب القصيرة، يكون التأثير الأساسي عبر أسواق الطاقة والأسواق المالية، مع حصول انخفاض طفيف في النمو العالمي.
- التكلفة الإجمالية في هذا السيناريو: قد تتراوح بين 200–500 مليار دولار نتيجة اضطرابات الطاقة والتجارة العالمية.
- التأثير على الاقتصاد العراقي: قد يؤدي ارتفاع الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة عائدات العراق النفطية. فإذا ارتفع سعر النفط إلى 100–120 دولاراً للبرميل، فقد تزداد الإيرادات الحكومية بشكل ملحوظ خلال فترة الحرب، مع تحسن مؤقت في الموازنة العامة وزيادة الاحتياطي النقدي، ما يحسن القدرة على تمويل الإنفاق الحكومي. ومن المتوقع أن يكون التأثير محدوداً على التجارة الخارجية بسبب قصر مدة الحرب. في هذا السيناريو، قد يكون العراق مستفيداً اقتصادياً على المدى القصير، محققاً مكاسب مالية قصيرة الأجل مع مخاطر أمنية محدودة.

في هذا السيناريو «المتفائل» يُتوقع التوصل الى تهدئة سريعة عبر تسوية تفاوضية، مع استمرار الحرب من 5-3 أسابيع مع إغلاق متقطع لمضيق هرمز، وهجمات متواصلة على البنية التحتية الخليجية، وإغلاق مطوّل لقطاع الطيران، فإن التكاليف الاقتصادية ستتفاقم بشكل حاد. قد تبقى أسعار النفط فوق 100دولاراً للبرميل. ولن يتمكن مُصدّرو الطاقة في الخليج من إيصال منتجاتهم إلى الأسواق، ما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير. ومن المرجح أن يُراجع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي توقعاتهما للنمو العالمي وخفضها؛ وستواجه البنوك المركزية في الولايات المتحدة وأوروبا ضغوطاً تضخمياً في وقتٍ تُعدّ فيه أسعار الفائدة مرتفعة بالفعل. هذا السيناريو يمكن أن يؤخر برامج الاصلاح الاقتصادي لدول الخليج العربية لسنوات، وسيكون له تداعيات جدية بالنسبة للعالم وعموم منطقة الشرق الأوسط، وهذا هو السيناريو الأكثر ترجيحاً من وجهة نظر الباحثين.

السيناريو الثاني: الحرب متوسطة الأجل (1–3 أشهر)

الافتراضات الأساسية

- استمرار الضربات الجوية المتبادلة.
- توسع العمليات العسكرية لتشمل قواعد أمريكية في الخليج وبنى تحتية متنوعة.
- تصاعد دور الحلفاء الإقليميين لإيران مثل حزب الله وأنصار الله الحوثيين.

- توسع الحرب إلى لبنان والعراق.
- تهديد جزئي لحركة الملاحة في مضيق هرمز.
- انخفاض حاد في صادرات النفط الإيرانية والخليجية.

في هذا السيناريو، قد ترتفع أسعار النفط بشكل كبير نتيجة المخاوف من تعطل الإمدادات، مما يؤدي إلى موجة تضخم عالمي وارتفاع تكاليف الطاقة والصناعة. كما أن الحرب قد تؤدي إلى اضطرابات في النظام المصرفي الدولي بسبب العقوبات وتقييد المعاملات المالية المرتبطة بإيران. إن فقدان ما يقارب خُمس إمدادات النفط العالمية سيشكل صدمة غير مسبوقة بالنسبة للاقتصاد العالمي منذ أزمة الطاقة عام 1973.

الرابحون

- الولايات المتحدة: ستحقق بعض المكاسب نتيجة زيادة صادرات الطاقة، وزيادة الطلب على الصناعات العسكرية، مع ذلك فقد تتكبد بعض الخسائر الناتجة عن ارتفاع معدلات التضخم نتيجة أسعار الطاقة وتباطؤ النمو العالمي. وعلى نحو الاجمال ستحقق مكاسب سياسية واقتصادية مع خسائر تضخمية.
- روسيا: المكاسب ستأتي نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات مرتفعة، ومن ثم زيادة العائدات المالية. مع احتمال تكبد بعض الخسائر نتيجة انخفاض الطلب العالمي على الطاقة إذا دخل الاقتصاد العالمي في تباطؤ. لكن روسيا ستكون

«أكبر رابح اقتصادي في هذا السيناريو». إلا أن حجم هذه المكاسب سيظل مرتبطاً بمدى تأثير الصراع على النمو الاقتصادي العالمي وعلى توازنات العرض والطلب في سوق الطاقة الدولية.

- شركات الطاقة: ستحقق الشركات العالمية المتخصصة في الطاقة خارج منطقة الحرب على أرباح كبيرة بسبب ارتفاع أسعار النفط ونقص إمدادات الطاقة من منطقة الشرق الأوسط فضلاً عن تخوف الأسواق من توقف الملاحة لأجل غير واضح في مضيق هرمز ولعل اهم تلك الشركات الرابحة هي اكسون موبيل وشيفرون وفاليرور للطاقة، في حين ستخسر شركات أخرى التي تعمل في منطقة مجال الحرب.
- الصناعات العسكرية: مع استمرار الحرب وفق المديات المطروحة، ستحقق شركات الصناعات العسكرية أرباحاً كبيرة. فقد ارتفعت أسهم شركات الدفاع في البورصات العالمية خلال حرب الكيان الصهيوني على حماس، وزاد الطلب على أنظمة الدفاع الجوي والصواريخ الاعتراضية. كما حصلت شركات كبرى على عقود جديدة مثل Lockheed Martin في مجالات متنوعة تجاوزت قيمتها 132 مليار دولار.

الخاسرون

- الاقتصاد العالمي: يتأثر عبر عدة قنوات، أهمها الطاقة والتجارة والتضخم. فارتفاع أسعار النفط إلى 130–150 دولاراً للبرميل يؤدي إلى انخفاض التجارة العالمية وارتفاع التضخم العالمي. وبشكل إجمالي، فإن التكلفة التقديرية التي سيتحملها الاقتصاد العالمي قد تتراوح بين 1 – 2.5 تريليون دولار.
- الاستقرار الاقتصادي الإقليمي: يبدأ التأثير الاقتصادي الحقيقي في الظهور نتيجة ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير، وزيادة الإنفاق العسكري لدول الخليج، وتوقف بعض المشاريع الاستثمارية، وارتفاع تكاليف النقل البحري. رغم أن دول الخليج قد تحقق بعض المكاسب من العائدات النفطية المرتفعة، إلا أن زيادة المخاطر على البنية التحتية للطاقة، وزيادة الإنفاق العسكري، وتهديد الأمن الغذائي (حيث تعتمد دول الخليج بنسبة 80–90 % على الاستيرادات الغذائية والسلعية، ويُمر نحو ثلاثة أرباعها عبر مضيق هرمز) سيولد أزمة مالية حقيقية، خصوصاً مع اتساع العجز المالي وزيادة الإنفاق الطارئ وانهيار ثقة المستثمرين. وبذلك، تحقق دول الخليج خسائر مالية في ظل مخاطر أمنية كبيرة.
- الدول الصناعية المستوردة للطاقة (أوروبا وآسيا الصناعية): أوروبا الأكثر تعرضاً للخسائر، حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط

والغاز إلى زيادة تكاليف الإنتاج والنقل والتدفئة والكهرباء، ويترتب على ذلك تضخم مرتفع وتباطؤ اقتصادي وضغط على الحكومات.

- تتأثر دول صناعية أخرى مثل اليابان، كوريا الجنوبية، والهند كثيراً بسبب استيراد جزء كبير من احتياجاتها النفطية من منطقة الحرب، مما يزيد من تكلفة الصناعة (البتروكيماويات، الحديد، الصلب، السيارات) ويقلل التنافسية في التصدير، ويؤدي إلى تضخم مرتفع وتراجع النمو الاقتصادي وزيادة العجز التجاري. اليابان تعد أكبر الخاسرين، تليها كوريا الجنوبية وألمانيا.
- بالنسبة للصين، قد تستفيد إذا توفرت لها إمكانية شراء النفط الروسي والإيراني بأسعار مخفضة، مع ذلك قد تصاب بخسائر بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة وانخفاض التجارة العالمية، وتُصنف خاسراً متوسطاً.

- الأسواق الناشئة المستوردة للطاقة: تتعرض لضغوط اقتصادية كبيرة نتيجة صدمات الطاقة وتعطل سلاسل الإمداد، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، ويزيد التضخم في الطاقة والغذاء، ويرفع العجز التجاري، ويخفض النمو الاقتصادي.

- الاقتصاد الإيراني: استمرار الضربات الجوية والصاروخية يؤدي إلى استهداف واسع للبنية التحتية العسكرية والصناعية (مثل إخلاء المجمع الصناعي في مدينة قم في 6 آذار 2026)، وتراجع كبير في صادرات النفط، واضطراب واسع في الاقتصاد الداخلي. هذه الأوضاع تسبب انهيار العملة المحلية، وارتفاع التضخم إلى مستويات قياسية، وتوقف العديد من القطاعات الصناعية، وزيادة حادة في الإنفاق العسكري.

جدول (3): التكلفة التقديرية المتوقعة على الاقتصاد الايراني في السيناريو الثاني

نوع الخسارة	القيمة
الخسائر العسكرية	80 – 150 مليار دولار
خسائر الطاقة	80 – 120 مليار دولار
خسائر الصناعة	70 – 120 مليار دولار
انخفاض الناتج المحلي	100 – 150 مليار دولار
إعادة الإعمار	80 – 120 مليار دولار
التكلفة الإجمالية	**410 -660 مليار دولار** أي ما يعادل **90 -150 % من الناتج المحلي الإيراني**.

المصدر: من إعداد الباحثين

التأثير في الاقتصاد العراقي: يمكن أن يؤدي هذا السيناريو إلى زيادة كبيرة في الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى 130–150 دولاراً للبرميل. هذا قد يؤدي إلى زيادة كبيرة في عائدات النفط، وتحسن الإيرادات الحكومية. لكن وفي ظل ارتفاع المخاطر الأمنية العراق قد يتحول إلى ساحة صراع غير مباشر بسبب وجود قوات أمريكية وفصائل مسلحة. هذا قد يؤدي إلى تعطّل بعض المشاريع الاقتصادية، انخفاض الاستثمار الأجنبي، فضلاً عن اضطراب التجارة الإقليمية العراق اذ يعتمد على التجارة مع دول الخليج وإيران وتركيا. وفي هذا السيناريو يكون الاقتصاد العراقي في وضع مختلط: مكاسب مالية من النفط، وخسائر بسبب عدم الاستقرار الأمني، في ظل توقع استمرار الحفاظ على صادرات نفطية تعوض النقص الحاصل في الصادرات عبر الخليج.

السيناريو الثالث: حرب الاستنزاف الطويلة (3 أشهر – سنة)

الافتراضات الأساسية

- فشل أي تسوية دبلوماسية.
- توسع الحرب إلى صراعات إقليمية متعددة.
- هجمات مستمرة على الملاحة البحرية.
- تدخل غير مباشر من قوى مختلفه كبرى مثل روسيا والصين وإقليمية مثل تركيا وأذربيجان ودول اوربية أخرى.

قد تؤدي حرب طويلة في الشرق الأوسط إلى إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي نتيجة الاضطرابات المستمرة في أسواق الطاقة والتجارة الدولية. كما أن الصراعات الطويلة في المنطقة تؤدي عادة إلى تراجع الاستثمار الأجنبي وارتفاع النفقات العسكرية على حساب التنمية الاقتصادية (Ivashchuk & Zastavny, 2021).

الرابحون

- الولايات المتحدة: ستأتي أغلب المكاسب نتيجة زيادة صادرات السلاح والطاقة، مع احتمال تكبد الخسائر نتيجة حصول ركود عالمي يؤثر في الاقتصاد الأمريكي، وزيادة الدين العام بسبب الإنفاق العسكري. وستكون «رابح استراتيجي لكن خاسر اقتصادي جزئي».
- **روسيا:** تستفيد من ارتفاع أسعار الطاقة، وزيادة نفوذها في أسواق الطاقة العالمية، لكن قد تتكبد خسائر نتيجة انخفاض الطلب العالمي في حالة الركود. تُصنف كـ "**رابح كبير في المدى المتوسط**". كما قد تستغل الحرب لتحسين موقفها في مواجهة العقوبات الدولية.

- الصناعات العسكرية العالمية: ستستفيد من زيادة الإنتاج والتوريد للأطراف المتحاربة، مما يرفع الطلب على الأسلحة والذخائر المتنوعة، ويعزز أرباح الشركات الكبرى في هذا القطاع.

الخاسرون

- الاقتصاد الإيراني: في حال استمرار حرب طويلة متعددة الجبهات، فإن ذلك يعني تعرض البنية التحتية للطاقة والصناعة لضربات متكررة، وحصار اقتصادي شديد، وتوقف شبه كامل للتجارة الخارجية. في ظل هذه الظروف، يمكن توقع انكماش اقتصادي حاد، تضخم مرتفع للغاية، انهيار العملة المحلية، وتراجع كبير في مستوى المعيشة.

جدول (4): التكلفة التقديرية المتوقعة على الاقتصاد الايراني في السيناريو الثالث

نوع الخسارة	القيمة
الخسائر العسكرية	150 – 250 مليار دولار
خسائر الطاقة	200 – 350 مليار دولار
خسائر الصناعة	200 – 300 مليار دولار
انخفاض الناتج المحلي	250 – 350 مليار دولار
إعادة الإعمار	200 – 300 مليار دولار
التكلفة الإجمالية	**1 -1.5 تريليون دولار** أي ما يعادل **2-3 أضعاف الناتج المحلي الإيراني**.

المصدر: من إعداد الباحثين

- الاقتصاد العالمي: في سيناريو الحرب الطويلة، سيكون للأحداث أثر بالغ على الأسواق العالمية، حيث تشير المؤشرات إلى خسائر كبيرة. فقد تجاوز

سعر برميل النفط 100 دولار في نهاية الأسبوع الأول، في ظل حالة من عدم اليقين حول مدة الحرب، ما أدى إلى صعود الأسعار بشكل متسارع. هذا الارتفاع سيؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، خاصة على الدول الأوروبية والصين، التي بدأت بالفعل بالتحرك على مستويات مختلفة، سواء عسكرياً أو دبلوماسياً، للتعامل مع الأزمة. كما ستتأثر التجارة العالمية بشكل متصاعد، مع احتمالية حدوث خسائر كبيرة في تدفقات البضائع، خصوصاً تلك الموجهة إلى دول منطقة الحرب، فضلاً عن تأثيرات سلبية على العديد من سلاسل الإمداد العالمية.

- اقتصادات الشرق الأوسط المتأثرة بالحرب: في سيناريو الحرب الطويلة، قد يتحول الشرق الأوسط إلى منطقة صراع عسكري واقتصادي شامل، مما يؤدي إلى تدمير كبير في البنية التحتية للطاقة، وانهيار الاستثمار الأجنبي، وارتفاع الإنفاق العسكري بشكل ملحوظ، وتعطّل التجارة الإقليمية. وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاقتصادية المحتملة للمنطقة قد تتراوح بين 600 مليار و1.2 تريليون دولار. قد تحقق دول الخليج بعض المكاسب المؤقتة الناتجة عن ارتفاع العائدات النفطية، إلا أن هذه المكاسب سترافقها مخاطر عسكرية مباشرة، واحتمالات استهداف البنية التحتية النفطية وتعطّل

التجارة. وتُظهر هذه الحرب الطويلة تهديداً دائماً لطموحات التنمية الاقتصادية في دول الخليج، إذ قد يلجأ مستوردو النفط والغاز إلى التحوط ضد المخاطر المتعلقة بالإمدادات إذا استمرت المخاوف الأمنية. كما تعتمد برامج الإصلاح الاقتصادي في المنطقة بشكل كبير على تدفقات مستمرة لرؤوس الأموال الأجنبية، والتي عادة ما تُوجّه نحو المناطق ذات الاستقرار المتوقع؛ وهو ما قد يتلاشى في ظل تعرض هذه الدول لهجمات صاروخية وطائرات مسيرة خلال مدة الحرب. وعليه، يُتوقع أن تكون النتيجة النهائية «مكاسب مالية محدودة مقابل مخاطر وجودية للاقتصاد».

- الاقتصادات الصناعية: ستتأثر اقتصاديات الدول الصناعية لاسيما اليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا وايضاً الصين، التي تصدر نسبة كبيرة من صادراتها لدول المنطقة
- التكلفة على الاقتصاد العالمي: يُعرف أن نحو 20% من نفط العالم يمر عبر مضيق هرمز، ومع ارتفاع سعر برميل النفط لأكثر من 100 دولار، ستتزايد تكاليف النقل والإنتاج الصناعي، ويرتفع سعر الوقود عالمياً. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى موجة تضخم عالمي واسعة، ترتبط مباشرة بتأثيرها على سلاسل توريد الغذاء والنقل والصناعة والكهرباء،

مع احتمالية عودة الركود التضخمي. كما يمكن أن يؤدي هذا السيناريو إلى اضطراب التجارة العالمية، نتيجة تأثر عمليات الشحن البحري، وأسعار التأمين على السفن، وتعطّل سلاسل الإمداد الدولية. تُعدّ الحروب الطويلة مكلفة للغاية، ويمكن تذكر أن حرب الكيان الصهيوني ضد إيران لمدة 12 يوماً كلفت نحو 6 مليارات دولار، وإذا ما استمرت الحرب وفق هذا السيناريو، فقد تصل التكلفة الاقتصادية العالمية إلى مئات المليارات، فضلاً عن تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي بشكل ملحوظ.

- التأثير على الأسواق الناشئة المستوردة للطاقة: التي قد تتعرض لأزمة اقتصادية حقيقية، نتيجة ارتفاع النفط، وحصول تضخم عالمي مرتفع. وانخفاض النمو الاقتصادي، ويمكن أن تؤدي الازمة إلى ركود اقتصادي في العديد من الاقتصادات الناشئة.
- التكلفة على الاقتصاد العالمي: في هذا السيناريو يصبح الاقتصاد العالمي أمام صدمة كبرى، وتزايد احتمالات حصول أزمة طاقة عالمية، وركود اقتصادي عالمي، واضطراب النظام المالي. وقد تصل التكلفة الاقتصادية إلى 4–6 تريليونات دولار نتيجة الركود العالمي واضطرابات الطاقة.

- الصين: ستحصل على مكاسب محدودة، وتكبدها خسائر ناجمة عن أزمة طاقة، وانخفاض التجارة العالمية، وتباطؤ النمو الاقتصادي. وعلى نحو الاجمال ستكون الصين «أكبر خاسر اقتصادي بين القوى الكبرى». وقد تركز الصين على الحفاظ على استقرار تدفق الطاقة من الخليج، نظراً لاعتمادها الكبير على واردات النفط من الشرق الأوسط، ما يجعلها حريصة على منع إغلاق مضيق هرمز.
- التأثير على الاقتصاد العراقي: في سيناريو الحرب الطويلة، ستتزايد المخاطر على صادرات النفط العراقية، لا سيما أن غالبية النفط يُصدر عبر مضيق هرمز. وسيؤدي اضطراب الملاحة البحرية إلى انخفاض صادرات النفط، وبالتالي خسائر كبيرة في الإيرادات النفطية، ما سينعكس سلباً على الاستثمار المحلي ويضعف زخم التنمية الاقتصادية. كما سيرتفع التضخم المحلي نتيجة زيادة أسعار الطاقة والغذاء عالمياً، وستضطر الحكومة العراقية إلى زيادة الإنفاق العسكري والأمني للتعامل مع المخاطر الأمنية المتصاعدة. بناءً على ذلك، قد يصبح الاقتصاد العراقي من أكبر الخاسرين اقتصادياً في المنطقة، نظراً لاعتماده الكبير على النفط، وضعف التنوع الاقتصادي، وارتفاع مستوى عدم الاستقرار الأمني.

المراجع

1. Badhan, Deepika & Jagota, Rupam. **Geopolitical Interests and Contemporary Conflicts in the Middle East.** International Journal of Innovations in Science Engineering and Management, 2025. https://doi.org/10.69968/ijisem.2025v4i2244-252
2. Gouasmia, Saadia & Elaggoune, Abdelhak. **Understanding the Middle East's Centrality in US Foreign Policy.** Dirasat: Human and Social Sciences, 2025. https://doi.org/10.35516/hum.v52i3.6890
3. Aryanpour, Mehrnoosh .Energy Transition in the Middle East and North Africa Region: Regional Solutions for Climate Change Challenges Amid Economic Sanctions .Journal of Sustainable Development Law and Policy, 2024. https://doi.org/10.4314/jsdlp.v15i2.7
4. Badhan, Deepika & Jagota, Rupam .Geopolitical Interests and Contemporary Conflicts in the Middle East .International Journal of Innovations in Science Engineering and Management, 2025 .https://doi.org/10.69968/

ijisem.2025v4i2244-252

5. Fukutomi, Mitsuhisa .Oil or Geopolitical Issues? Quantitative Rethinking of Political Instability in the Middle East and North Africa .GeoJournal, 2024 .https://doi.org/10.1007/s10708-024-11045-2
6. Gouasmia, Saadia & Elaggoune, Abdelhak .Understanding the Middle East's Centrality in US Foreign Policy .Dirasat: Human and Social Sciences, 2025 .https://doi.org/10.35516/hum.v52i3.6890
7. Gupta, Shwetam .Impact of Iran-Israel War on the International Banking System .International Journal of Scientific Research in Engineering and Management, 2025 .https://doi.org/10.55041/ijsrem51983
8. Ivashchuk, I. & Zastavny, Andriy .Middle East Countries in the Global Economy: Current Development Trends and Security Issues .Economic Analysis, 2021.https://doi.org/10.35774/econa2021.02.136
9. Jose, Hino Samuel & Fathun, L .US–Iran Proxy War in Middle East Under Trump Administra-

tion .Journal of Political Issues, 2021 .https:// doi.org/10.33019/jpi.v3i1.45

10. Pourghasemi, Azam & Akhbari, M .The Role of Fossil Fuel (Oil and Gas) in the World Geo-politics of Energy .Journal of Ecophysiology and Occupational Health, 2018 .https://doi. org/10.18311/jeoh/2018/21369
11. Shi, Qianyu .The Impact of Political Conflicts in the Middle East on the Global Crude Oil Market .Advances in Economics, Manage-ment and Political Sciences, 2025 .https//:doi. org.10.54254/2754-1169/2025/cau26341
.21 Eldad Shavit and Avishay Ben Sasson-Gordis , Trump's Decisive Juncture in the Campaign Against Iran and the Implications for Israel. https://www.inss.org.il/publication/trump-iran/
13. Sharon Wrobel. War set to cost $3 billion a week if current limits on economy persist, ministry warns (https://www.timesofisrael. com/war-set-to-cost-3-billion-a-week-if-current-limits-on-economy-persist-minis-try-warns/)

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org